

Distr.: General
20 May 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٤ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاري (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة. (<http://documents.un.org/>)



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-07299 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

١ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): أدلى ببيانه* مستعيناً بعرض بالشرائح الرقمية فقال إنه سيركز على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء فيما يتعلق بفئات الميزانية الأربعة وهي: الميزانية العادية، وحفظ السلام، والمحكمتان الدوليتان، والمخطط العام لتجديد مباني المقر. وظلت هذه المؤشرات المالية سليمة وإيجابية عموماً مع أن بعض المجالات تحتاج إلى الرصد عن كثب في عام ٢٠١٦.

٢ - وفي نهاية عام ٢٠١٥، انخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة عما كانت عليه في نهاية السنة السابقة في جميع المجالات باستثناء المحكمتين. وكانت الأرصدة النقدية في نهاية عام ٢٠١٥ إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر، ولكن الميزانية العادية لا تزال تظهر نمطاً من المحدودية في الربع الأخير من السنة. ولقد استُخدمت الاحتياطيّات النقدية في الميزانية العادية لتغطية حالات العجز.

٣ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، انخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع الفئات، باستثناء عمليات حفظ السلام مقارنة بالسنة السابقة. وكانت الزيادة في الأنصبة المقررة غير المسددة لحفظ السلام في عام ٢٠١٦ مرتبطة ارتباطاً مباشراً بزيادة الأنصبة المقررة لحفظ السلام في تلك السنة، نظراً لأن نصف الأنصبة المقررة لحفظ السلام للسنة

المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ لا يمكن أن يصدر إلا بعد أن يكون الجدول الجديد قد اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكانت الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة لجميع المجالات، ولكن من المتوقع أن تكون النقدية في الميزانية العادية محدودة مرة أخرى قرب نهاية هذا العام.

٤ - وفيما يتعلق بتكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات، انخفض مستوى المبالغ غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء في انخفاضاً طفيفاً في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بالسنة السابقة. وستواصل الأمانة العامة بذل كل ما في وسعها للإسراع بتسديد المبالغ المستحقة للدول الأعضاء.

٥ - وفي ما يتعلق بالميزانية العادية، كانت الأنصبة المقررة الواجب دفعها والمدفوعات الواردة من الدول الأعضاء بحلول ٣٠ نيسان/أبريل أقل في عام ٢٠١٦ منها في عام ٢٠١٥. ووصلت الأنصبة المقررة غير المسددة إلى مبلغ قدره ١,٤ بليون دولار في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أي أقل بمبلغ ١٦٣ مليون دولار عما كانت عليه في السنة السابقة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، بلغ مجموع الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية ١٤٢ دولة، بالمقارنة مع ١٤٤ دولة في عام ٢٠١٤. وحسب الدول الأعضاء المتبقية على سداد أنصبتها المقررة بالكامل في أقرب وقت ممكن. وانحصرت الاشتراكات غير المسددة في عدد قليل من الدول الأعضاء، وستحدد ما ستتحده هذه الدول من إجراءات في الأشهر المقبلة بدرجة كبيرة الصورة المالية النهائية لعام ٢٠١٦. وأقر بأن تباين السنوات المالية للدول الأعضاء، وتوقيت العمليات التشريعية الوطنية ذات الصلة، قد تؤثر على السداد الفوري من بعض الدول الأعضاء. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، كانت ٧٩ دولة عضواً قد سددت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية، أي بنقصان خمس دول عن عدد الدول التي سددت أنصبتها بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

* جرى تعميمه فيما بعد باعتباره الوثيقة A/70/433/Add.1.

٦ - وإضافاً أن الموارد النقدية المتاحة للميزانية العادية في إطار الصندوق العام تشمل صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص. وقد غطت الاحتياطات عجز النقدية في الميزانية العادية في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٥. ويعكس الوضع النهائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عجزاً نقدياً قدره ٢١٧ مليون دولار في إطار الميزانية العادية، وهو عجز تمت تغطيته من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص. وقد تحسّن الوضع النقدي للميزانية العادية بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ نتيجة للمساهمات من الدول الأعضاء.

٩ - وتخضع عمليات حفظ السلام لفترة مالية مختلفة عن فترة الميزانية العادية، تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه، بدلاً من السنة التقويمية. وعلاوة على ذلك، فإن الأنصبة المقررة تُحدد لكل عملية بمعزل عن غيرها من العمليات، وحيث إن رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لا يمكن إصدارها إلا خلال فترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإن هذه الأنصبة تحدد لفترات مختلفة على مدار السنة. وتتسبب كل تلك العوامل بتعقيد عملية المقارنة بين ميزانيات عمليات حفظ السلام والميزانيات الأخرى.

١٠ - وأوضح أن الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام بلغت ما مجموعه ٩٧٦ مليون دولار في نهاية سنة ٢٠١٥، وهو ما يعكس نقصاً قدره ٣٠٦ ملايين دولار مقارنة بالمبلغ غير المسدد بحلول نهاية عام ٢٠١٤ وقدره ١,٢٨ بليون دولار. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، حُدّدت أنصبة مقررة جديدة قدرها ٣,٩ بليون دولار وبلغ مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة ٢,٤ بليون دولار. وتعزى الزيادة في الأنصبة المقررة لحفظ السلام في الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٦ إلى زيادة الأنصبة المقررة للنصف الثاني من السنة المالية لعمليات حفظ السلام ٢٠١٥/٢٠١٦ عقب اعتماد جدول جديد للأنصبة المقررة لعام ٢٠١٦ في نهاية عام ٢٠١٥.

١١ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة لا تزال محصورة بين عدد قليل من الدول

٦ - وإضافاً أن الموارد النقدية المتاحة للميزانية العادية في إطار الصندوق العام تشمل صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص. وقد غطت الاحتياطات عجز النقدية في الميزانية العادية في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٥. ويعكس الوضع النهائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عجزاً نقدياً قدره ٢١٧ مليون دولار في إطار الميزانية العادية، وهو عجز تمت تغطيته من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص. وقد تحسّن الوضع النقدي للميزانية العادية بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ نتيجة للمساهمات من الدول الأعضاء.

٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أذنت الجمعية العامة بتحويل مبلغ ١٥٤,٩ مليون دولار من الصندوق العام لتمويل العجز النهائي فيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد تم تحويل أولي لمبلغ ٧٣,٣ مليون دولار في منتصف عام ٢٠١٥ من الميزانية العادية كما حُوّل مبلغ ٣٦,٦ مليون دولار من الحساب الخاص. وتم تمويل المبلغ المتبقي وقدره ٤٥ مليون دولار في إطار الأنصبة المقررة للميزانية العادية لعام ٢٠١٦، وحُوّل إلى المخطط العام لتجديد مباني المقر في عام ٢٠١٦.

٨ - ومضى يقول إن العجز في الميزانية العادية بلغ ١١٣ مليون دولار في عام تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ومنذ بدء تنفيذ نظام أوموجا في المقر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، فُصلت نقدية صندوق معادلة الضرائب عن نقدية الميزانية العادية، مما يعني أن العجز في الميزانية العادية قد ارتفع إلى ٢١٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٥ على الرغم من تلقي مساهمات إضافية في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي عام ٢٠١٦، سيستمر تعرض النقدية في الميزانية العادية لضغوط، نظراً إلى انخفاض مستوى الاحتياطات الحالية الناشئ عن مقررات الجمعية العامة بشأن استخدام الحساب الخاص،

مارس ٢٠١٦. إلا أن المبالغ المسددة ستُحدَّث ومن المتوقع أن ينخفض المبلغ الإجمالي المستحق إلى مبلغ ٨١٨ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

١٤ - وقال إن الأمين العام ملتزم بالوفاء بالالتزامات تجاه الدول المساهمة بقوات ومعدات حالما تسمح بذلك حالة النقدية. وأكد أن الأمانة العامة تواصل رصد حالة التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام بهدف سداد أقصى قدر ممكن من المدفوعات، غير أنها تعوّل في ذلك على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة، وتعوّل أيضا على الإسراع بوضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم المبرمة مع البلدان المساهمة بقوات ومعدات مملوكة للوحدات.

١٥ - واستطرد قائلاً إن المركز المالي للمحكمتين الدوليتين في نهاية عام ٢٠١٥ عكس ارتفاعاً في مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة عما كان عليه عند نهاية عام ٢٠١٤. وارتفع المبلغ غير المسدّد في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٦٥ مليون دولار بعد أن كان ٤٠ مليون دولار في السنة السابقة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، كانت ١٠٧ من الدول الأعضاء قد سدّدت كامل أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين؛ والدول الأعضاء الأخرى مدعوة إلى أن تحذو حذو هذه البلدان. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ٩٣ مليون دولار، وقامت ٥٢ دولة من الدول الأعضاء بسداد كامل أنصبتها المقررة لكلتا المحكمتين وللآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وستتوقف الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٦ على مدى استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكمتين.

١٦ - وفيما يتعلق بالمخطط العام لتحديد مبادي المقر، حُدّد ما مجموعه ١,٨٧ بليون دولار كأَنْصبة مقررة في إطار الحساب الخاص للخطة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، كان قد تمّ تحصيل القسم الأكبر من الأنصبة المقررة، وبقي مبلغ

الأعضاء، نتيجة للاختلافات في السنوات المالية للدول الأعضاء وتوقيت العمليات التشريعية الوطنية ذات الصلة. وشكل هذا تحدياً خاصاً بالنسبة لعمليات حفظ السلام نظراً إلى أن إشعارات استحقاق الأنصبة المقررة تصدر طوال السنة لبعثات مختلفة كلما جدد مجلس الأمن ولاية كل منها. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، سدّدت ٣٠ دولة عضواً جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل، وكان هناك ٤٠ دولة عضواً قد سدّدت جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

١٢ - ومع أن مجموع المبالغ النقدية المتاحة لحفظ السلام، بما في ذلك المبالغ الاحتياطية، بلغ في نهاية عام ٢٠١٥ ما قدره ٣ بلايين دولار، فقد قُسم هذا المبلغ وفقاً لقرار الجمعية العامة بمواصلة العمل بحسابات منفصلة لكل عملية من عمليات حفظ السلام. وشدّدت الجمعية العامة على ضرورة عدم تمويل أي بعثة لحفظ السلام عن طريق اقتراض أموال من بعثات حفظ سلام عاملة أخرى. ويقتصر استخدام الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام على العمليات الجديدة وحالات توسيع نطاق العمليات القائمة. وقد شملت المبالغ النقدية المتاحة في نهاية عام ٢٠١٥ مبلغاً يناهز ٢,٦ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة، ومبلغ ٢١٧ مليون دولار في حسابات البعثات المنتهية، ومبلغ ١٣٩ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٣ - وفي ما يتعلق بالمدفوعات المستحقة للدول الأعضاء، ستواصل الأمانة العامة التعجيل بدفع المبالغ المستحقة المتعلقة وتخفيض المبلغ المستحق عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات. وكان مجموع المبلغ المستحق في نهاية عام ٢٠١٥ قد وصل إلى ٨٢٤ مليون دولار ثم ارتفع إلى ٨٢٧ مليون دولار بحلول ٣١ آذار/

العمليات الممولة من الميزانية العادية. وبالتالي، ربما يكون من الحكمة استعراض مدى كفاية مستوى كل من الاحتياطين على ضوء أنماط سداد الدول الأعضاء وارتفاع مستوى سلطة الدخول في التزامات.

١٩ - وثمة تزايد في عدد الدول الأعضاء التي تدفع اشتراكاتها في عمليات حفظ السلام في مواعيدها، وتبذل الأمانة العامة كل ما في وسعها للإسراع بتسديد المستحقات غير المسددة عن القوات ووحدات الشرطة المشكلة، وكذلك عن المعدات المملوكة للوحدات. ويُتوقع انخفاض المبالغ المستحقة غير المسددة للدول الأعضاء إلى ٨١٨ مليون دولار عند نهاية عام ٢٠١٦.

٢٠ - والعدد الإجمالي للدول الأعضاء التي سددت جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد يعكس زيادة إذ بلغ عددها ٣٥ دولة عضوا مقابل ٢٢ دولة عضوا في السنة السابقة. واختتم كلامه قائلا إن الصحة المالية للمنظمة، كما هو الحال دائماً، تتوقف على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي مواعيدها المقررة.

رفعت الجلسة الساعة ٣:٠٠: ١٠.

غير مسدد قدره ٠,٢ مليون دولار، وسددت ١٨٥ دولة عضو أنصبتها المقررة للمخطط العام بالكامل. وحُثَّت الدول الأعضاء المتبقية على الانتهاء من سداد مدفوعات أنصبتها المقررة لكي يتسنى الإقفال النهائي للحسابات.

١٧ - وأوضح أن الرصيد النقدي المتاح للمخطط العام لتجديد مباني المقر هو رصيد موجب في الوقت الحالي، بعد أن أقرت الجمعية العامة تمويل العجز النهائي في المشروع من خلال تحويل مبلغ قدره ١٥٤,٩ مليون دولار من الصندوق العام. وجرى استقطاع الدفعة النهائية البالغة ٤٥ مليون دولار في إطار تمويل الميزانية العادية لعام ٢٠١٦، وحُوِّلَ المبلغ من الصندوق العام إلى حساب المخطط العام لتجديد مباني المقر في وقت سابق من هذا العام، وبذلك تكون المبالغ المحوَّلة من الصندوق العام قد اكتملت.

١٨ - وفي الختام، أشاد بالدول الأعضاء التي كانت، حتى ٤ أيار/مايو ٢٠١٦، قد سددت جميع أنصبتها المقررة. وقال إن الحالة المالية للمنظمة تعتبر جيدة إجمالاً، حيث انخفضت مستويات الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية عند نهاية عام ٢٠١٥ عمّا كانت عليه عند نهاية عام ٢٠١٤.

غير أن الربع الأخير من السنة لا يزال فترة صعبة على صعيد الرصيد النقدي المتاح في إطار الميزانية العادية، وتعين سحب أموال من كلا الاحتياطين النقديين المتاحين في إطار الميزانية العادية خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٥. ومع أن الوضع النقدي للأمم المتحدة كان في مجمله مستقراً وإيجابياً في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بالنسبة لجميع الفئات، من المتوقع أن تكون نقدية الميزانية العادية محدودة مرة أخرى مع اقتراب نهاية السنة. وستواصل الأمانة العامة رصد التدفقات النقدية عن كثب، وضمان الإدارة المالية الحكيمة للموارد. ولا يكفي الرصيد الحالي لكلا الاحتياطين في صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص إلا لتغطية ستة أسابيع من